

Distr.: General
23 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت*
نحو إقامة شراكات عالمية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص

تقرير الأمين العام

موجز

إن التشراك الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص آخذ في التطور. إذ هناك تداخل بين العناصر الممتدة من النمو الاقتصادي إلى الأمن الغذائي، ومن الحماية البيئية إلى الصحة على الصعيد العالمي. وهناك التقاء في المصالح يوفر فرصاً لظهور أشكال من التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية بطريقة متكاملة ومستدامة. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تحقيق تقدم جوهري في العمل على سماع صوت القطاع الخاص في أعمال المنظمة، وفي تطوير أشكال ابتكارية من التعاون المبنية على الدروس المستفادة الرئيسية. وقدمت الجمعية في قرارات سابقة، آخرها القرار ٦٤/٢٢٣، عدداً من التوصيات الكفيلة بضمان وجود شراكات أكثر فعالية وشفافية، والتغلب على التحديات التشغيلية الرئيسية، مع القيام في الوقت ذاته بحماية سلامة الأمم المتحدة وسمعتها. وقد أسهمت التوصيات في تطوير أشكال من التعاون تتسم بقدر أكبر من النضج والاستراتيجية وتساعد على زيادة ذلك التعاون وما يحدثه من تأثير. وضمناً لتصدر

* A/66/150.



الأمم المتحدة الجهود المبذولة نحو زيادة فعالية توطيد التأثير الناشئ عن الإسهامات المقدمة من القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية ثمّة حاجة إلى اتباع نهج على قدر أكبر من الاستراتيجية والتواؤم. والحاجة قائمة أيضا إلى: زيادة توطيد البيئة التي من شأنها التمكين من إقامة الشراكات؛ وتعيين النماذج الناجحة من الشراكات ومحاكاتها بهدف تحقيق الأثر والنطاق اللازمين؛ وتحسين عمليتي اختيار الشركاء والتشارك وكذلك بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة وتدريبهم؛ وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ وتوعية موظفي الأمم المتحدة بمنافع التقييم وتقدير ما يتحقق من أثر. ويتعين توطيد العلاقة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال بعناية. ويلزم إيلاء الاهتمام الملائم بغرض كفاءة تنفيذ التوصيات. مما يتفق مع قيم الأمم المتحدة ودورها الأعضاء وترسيخ قدرة المنظمة على التعاون بفعالية مع القطاع الخاص نحو تحقيق غايات الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	
٥	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - مفهوم الشراكات
١٠	ثالثا - الدول الأعضاء والشراكات
١٠	رابعا - التطورات على صعيد المنظومة
١٣	خامسا - الاتجاهات على صعيد الوكالات والصناديق والبرامج
١٣	ألف - وضع مفهوم الشراكات "التحويلية"
١٤	باء - استطلاع نماذج التمويل الابتكارية
١٥	جيم - اتباع النهج الجامعة التصاعدية
١٦	دال - تسخير مواطن قوة المرأة وقدراتها
١٦	هاء - تحسين الاستجابة للاحتياجات الإنسانية
١٨	سادسا - التصدي للتحديات التشغيلية
١٨	ألف - ترسيخ البيئة المواتية لقيام الشراكات
٢٠	باء - استطلاع نماذج جديدة من الشراكات تحقيقا للأثر والنطاق اللازمين
٢٢	جيم - تحسين بناء القدرات على جميع الصعد وتدريب موظفي الأمم المتحدة
٢٣	دال - تحسين اختيار الشركاء وعمليات التشارك
٢٥	هاء - تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة
٢٦	واو - التقييم العام وتقييم الأثر
٢٦	سابعا - التوصيات
٢٩	سابعا - الاستنتاجات
	الأطر
٧	١ - الشراكات التجارية الأساسية وشراكات سلسلة القيمة المضافة

- ٢ - شراكات الاستثمار الاجتماعي الاستراتيجي والأعمال الخيرية ٨
- ٣ - شراكات التشارك في أنشطة الدعوة والسياسات العامة ٩
- ٤ - مسار القطاع الخاص في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ١١
- ٥ - مثال على الشراكة التحويلية ١٤
- ٦ - مثال على نموذج التمويل الابتكاري ١٥
- ٧ - الترويج للمبادرات ورفع مستوى مهارات المرأة ١٦
- ٨ - مثال على الشراكة الإنسانية ١٧
- ٩ - الفريق الاستشاري المعني بالقطاع الخاص والتابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ١٩
- ١٠ - أمثلة على نماذج الشراكة الجديدة اللازمة لتحقيق الأثر والنطاق ٢١
- ١١ - برامج تبادل الموظفين بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص ٢٣
- ١٢ - المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر ٢٥

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إليها في دورتها السادسة والستين عن مدى تنفيذ الطرائق المقترحة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، خاصة القطاع الخاص.

٢ - وتناولت تقارير سابقة مقدمة من الأمين العام التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين (A/56/323 و A/58/227 و A/60/214 و A/62/341 و A/64/337). وهذا التقرير يبنى على تلك التقارير ويوفر نظرة عامة على التطورات في الفترة الأخيرة فيما يتعلق بطرق عمل الأمم المتحدة مع القطاع الخاص، ويسلط الضوء على الإنجازات وكذلك التحديات الباقية^(١).

٣ - وما زالت العلاقة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص آخذة في التطور. ففي حين كانت عملية "التعلم من خلال الفعل" منذ عقد مضي لا تزال في مرحلة البروغ، نرى الآن مرحلة نضوجها حيث يتزايد التسليم بالشراكات كأداة تتيح لكيانات الأمم المتحدة إنجاز الأهداف الإنمائية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وما برح ذلك النضوج قوة دافعة نحو اتباع نهج أكثر استراتيجية تؤكد على نماذج الشراكة الجديدة، والنتائج، ورفع مستوى قبول الشراكات مع قطاع الأعمال، وزيادة تركيز الشراكات على مجالات يحقق فيها التعاون قيمة مضافة للأمم المتحدة وشركائها في قطاع الأعمال على السواء.

٤ - وفي الوقت ذاته، تقوم بعض الشركات في الاقتصادات المتقدمة والناشئة بشكل متزايد بدمج الابتكار والاستدامة على الصعيد الاجتماعي في استراتيجياتها التجارية الأساسية وسلسلة إمداداتها. ومن ثم، يتزايد تداخل مصالح الأمم المتحدة وقطاع الأعمال بقدر أكبر، مما يساعد على قيام التعاون الذي من شأنه توفير المنافع العامة، وفي الوقت ذاته الترويج لاستقرار الأسواق وتحقيق النمو. ويلزم اتباع نهج متعددة القطاعات بمشاركة شتى الجهات المعنية تجاه المسائل التي تتناول النظام كل من قبيل النمو الاقتصادي، والتحديات البيئية، والصحة على الصعيد العالمي، والأمن الغذائي، بهدف معالجتها بطريقة متكاملة ودائمة.

٥ - وتتمتع الأمم المتحدة بموقع فريد يمكنها من العمل كمحرك نحو التغيير الذي من شأنه أن يشجع الشركات على الاضطلاع بمسؤولية مخصصة في المجال الاجتماعي إزاء

(١) هذا التقرير مستمد من عدة مصادر: مشاورات رسمية أجرتها الحكومات؛ استقصاء على شبكة الإنترنت لأراء ٢٣ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ مقابلات متعمقة مع موظفي المنظمة في كامل أجزاء منظومة الأمم المتحدة (٢٠)؛ اجتماعات عقدها مسؤولو التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص؛ حالات إفرادية؛ ومن خلال استعراض الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع.

مشاركة أكثر استراتيجية في معالجة التحديات العالمية. وقد وفر التقاء المصالح بين القطاعين العام والخاص فرصة لاستطلاع طرائق تعاون مبتكرة تجاه التأثير والنطاق اللازمين. وقد أفضى ذلك الالتقاء في المصالح إلى عدد من التطورات الجديدة من بينها ما يلي:

- قيام الأمم المتحدة، مع عدد من قادة القطاع الخاص، باستطلاع مفهوم "الشراكات التحويلية"، القائم على التعاون بين شتى الجهات المعنية الذي من شأنه تحقيق أثر في النظام بكامله عبر القطاعات والجوانب الجغرافية.
- توفر نماذج التمويل المبتكرة من قبيل التسويق المرتبط بالقضايا الخيرية، والوسائط الإعلامية الاجتماعية فرصا جديدة لرفع مستوى جمع الأموال وأنشطة الدعوة.
- تستفيد الشراكات بشكل متزايد من مهارات المرأة وقدراتها، تسليما بأن التمكين للمرأة يمثل قوة محركة نحو التنمية المستدامة.
- في أعقاب الكوارث الطبيعية التي نجمت عنها كوارث، من قبيل الهزة الأرضية التي شهدتها هايتي عام ٢٠١٠، نُختبر نماذج جديدة للشراكة بهدف تحسين التأهب للكوارث ومعالجة آثارها.

٦ - ومع ذلك، ما زال هناك عدد من التحديات التي يلزم التنبه لها. فبالإضافة إلى التحديات التشغيلية الجارية يتعين على الأمم المتحدة أن تكفل حماية سمعتها ومصداقيتها في الوقت الذي يسهم فيه القطاع الخاص بشكل أعمق في أعمال المنظمة.

ثانياً - مفهوم الشراكات

٧ - إن الشراكات هي علاقات طوعية وتعاونية بين شتى الأطراف، بالقطاعين العام وغير العام على السواء، يتفق فيها جميع المشاركين على العمل معا نحو تحقيق غرض مشترك أو إنجاز مهمة محددة، وتقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والمنافع.

٨ - ففي الشراكات التجارية الأساسية وشراكات سلسلة القيمة المضافة، تحشد الأمم المتحدة التكنولوجيات المبتكرة والعمليات وآليات التمويل والمنتجات والخدمات والمهارات المتاحة لدى القطاع الخاص بهدف بناء الثروات وتوفير فرص العمل، وكذلك تطوير سلع وخدمات زهيدة التكلفة وتوريدها. وقد يشمل ذلك أيضا العمل معا على دعم تطوير سلاسل القيمة المضافة المتكاملة في قطاعات الأسواق سعيا إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتحول نحو أشكال جديدة للعمل تحقق أجورا أفضل. وقد تستهدف تلك الشراكات أيضا توسيع نطاق إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي تسهم في خفض حدة الفقر (أي قاعدة هرم الفرص الاستثمارية).

الإطار ١

الشراكات التجارية الأساسية وشراكات سلسلة القيمة المضافة

مشروع تطوير الزيت النباتي في أوغندا

وُضع التصور لمشروع تطوير الزيت النباتي، الممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في منتصف التسعينات بهدف معالجة انخفاض معدل الفرد من الزيوت النباتية وخفض اعتماد أوغندا المكثف على الزيوت النباتية المستوردة عن طريق الترويج للإنتاج المحلي. وقد أتبع في المشروع استراتيجية ذات شقين من خلال استعمال زيت النخيل وتطوير البذور الزيتية التقليدية. وقد رسخت الشراكة الاستثمار المباشر الأجنبي (ما يزيد على ١٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة) بهدف إنتاج سلعة غذائية لا غنى عنها محليا، مع توفير فرص بالمصانع والمزارع أمام نحو ٣٠٠٠ من صغار المنتجين. ويشكل الترابط بين مصانع زيت النخيل وصغار المنتجين المشاركين في المشروع الأساس في تلك المبادرة، مما يتيح سوقا آمنة للمنتجين ويضمن وصول إمدادات المادة الخام اللازمة لعملية التجهيز الأولي في مصانع زيت النخيل.

البرنامج الأخلاقي للأزياء

يتولى مركز التجارة الدولية في كينيا تنفيذ البرنامج الأخلاقي للأزياء، حيث يساعد ذلك البرنامج أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأزياء على تصدير منتجاتهم. ويربط البرنامج بعضا من أكثر الأفراد تعرضا للتهميش في العالم بقمة سلسلة القيمة المضافة في قطاع الأزياء تحقيقا للمنافع المتبادلة. وهو يمكن المجتمعات المحلية للحرفيين وصغار الصناع، ومعظمهم من النساء، من إنعاش أعمالهم من خلال مشاركتهم مع صناعة الأزياء. ويفضي ذلك إلى تطوير القدرة الابتكارية المحلية، وتوسيع نطاق فرص العمل التي تسيطر عليها الإناث، وخفض حدة الفقر والترويج للمساواة بين الجنسين. وقد حصل ما يزيد على ٧٠٠٠ فرد يعيشون في فقر مدقع على فرص عمل من خلال البرنامج.

٩ - تقوم الأمم المتحدة، من خلال الشراكات الاستراتيجية في مجال الاستثمار الاجتماعي والأعمال الخيرية، بتعبئة موارد القطاع الخاص تحقيقا للأهداف العامة. وقد يشمل ذلك تقديم دعم مالي، وصناديق المشاريع المشتركة الاجتماعية، والسلع والخدمات العينية والمجانية، والشركات المتطوعة وكذلك الخبرات والدعم في المجال التقني.

الإطار ٢

شراكات الاستثمار الاجتماعي الاستراتيجي والأعمال الخيرية
برامجيات جديدة لتحسين الاتصال

دخلت شركة عالمية من شركات البرامجيات في شراكة مع وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف تحسين نوعية حياة موظفي الوكالة الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة وفي عزلة. وتتيح البرامجيات الجديدة للعاملين في المجال الإنساني حول العالم الاتصال بأسرهم وأصدقائهم، حتى من أبعد المناطق في العالم، بتكلفة زهيدة. وسوف تتضمن المراحل التالية من المشروع إقامة مقصورات للاتصال توضع في مخيمات اللاجئين، مما يمكن اللاجئين من الاتصال بأسرهم وأصدقائهم عبر الحدود وتيسير عمليات الحماية والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين ولم تشمل الأسر.

شراكة مبادرة التعلم لصالح ممارسي الأعمال الحرة

ويتمثل جوهر الشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وشركة عالمية في مجال التكنولوجيا في مبادرة التعلم لصالح ممارسي الأعمال الحرة، وهي برنامج جديد للتدريب على تكنولوجيا المعلومات. ويزود المنهج التعليمي بالمبادرة المذكورة بممارسي الأعمال الحرة بحلول عملية في مجالي الأعمال التجارية وتكنولوجيا المعلومات. تتناول التسويق والعمليات والاتصالات والشؤون المالية في شتى مراحل الأعمال الحرة. وقد أتيح من خلال منظمات تدريب شريكة محلية وغير ربحية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وحتى الآن أقامت الشراكة ٩٣ مركزا للمبادرة في ١٣ بلدا، وأجازت ٢٧٠ مدربا، ودربت ما يزيد على ٤٢ ٠٠٠ طالب وأتاحت ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ وظيفة.

١٠ - تتشارك الأمم المتحدة في إطار شراكات التشارك في أنشطة الدعوة والسياسات العامة، مع القطاع الخاص بهدف مناصرة عدد من المسائل دعما لأهداف الأمم المتحدة فيما بين عموم الجمهور، ومقرري السياسات أو أصحاب الأعمال. ويمكن الاستفادة من الشراكات في تجاوز فجوات الحوكمة، وتعزيز المؤسسات العامة والقدرات الإدارية، ودعم الإصلاحات على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

الإطار ٣

شراكات التشارك في أنشطة الدعوة والسياسات العامة
حملة الناشطين في مجال فيروس نقص المناعة

شن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع إحدى شركات مستحضرات التجميل حملة تستمر ثلاث سنوات تدعو إلى رفع مستوى الأنشطة بهدف التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على أمل إذكاء الوعي بالمسائل المحيطة بالفيروس. وقد ظهر شعار تلك الحملة العالمية المسمى "كن أحد الناشطين"، في متاجر الشركة بمناسبة اليوم العالمي للإيدز عام ٢٠١٠. وتحث الحملة الأفراد على الاضطلاع بمسؤولية شخصية والقيام بدور رائد في مكافحة الفيروس. وإضافة إلى ذلك، شارك عدد من المشاهير بشخصياتهم دعماً للحملة.

برنامج تحسين العمل

برنامج تحسين العمل هو شراكة بين منظمة العمل الدولية والشركة الدولية للشؤون المالية تستهدف تحسين الالتزام بمعايير العمل والقدرة التنافسية في مجال سلسلة الإمدادات العالمية. ويشمل برنامج تحسين العمل وضع أدوات عالمية ومشاريع على الصعيد القطري، مع التركيز على الحلول التدريجية والمستدامة التي تبني التعاون بين الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال، وجهات الشراء الدولية. ويدعم البرنامج أيضاً المؤسسات في مجال تنفيذ معايير العمل الدولية الأساسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية وقوانين العمل الوطنية. وعلاوة على ذلك، يوفر محفل تحسين عمل جهات الشراء وسيلة تتمكن من خلالها جهات الشراء الدولية من تنسيق المدخلات في برنامج تحسين العمل، والعمل بمثابة حاضنة للأفكار الجديدة عن التحلي بروح المسؤولية في إدارة سلسلة الإمدادات.

١١ - وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشكل متزايد على اتباع نهج متنوع تجاه تحقيق نطاق وتأثير أكبر، من خلال أمور منها نماذج عالمية تنازلية للشراكة بين الجهات المعنية، ونماذج تصاعدية للتعاون على الصعيد القطري في مجال الأسواق.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، يبذل مكتب الأمم المتحدة للشراكات وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية جهوداً ترمي إلى تحقيق تقدم في برنامج عمل الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وللاطلاع على مزيد من المعلومات انظر تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن عمل مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/66/188).

ثالثا - الدول الأعضاء والشراكات

١٣ - تفضل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه في الترويج لممارسة الأعمال التجارية بروح المسؤولية داخل أراضي كل منها وفي شتى أرجاء العالم، مع القيام أيضا بدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة سعيا إلى التشارك مع القطاع الخاص. وتعمل الأمم المتحدة إلى جانب الدول الأعضاء على تيسير تهيئة بيئة تجارية مواتية أمام القطاع الخاص في مجالات منها على سبيل المثال سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان.

١٤ - وتتقاسم الدول الأعضاء إلى حد كبير وجهة النظر التي مفادها أن تطوير القطاع الخاص عنصر لا غنى عنه في الترويج للنمو المستدام ذي القاعدة العريضة بالبلدان النامية. وفي حين أن أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال قائمة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية، يتعين أن يجتذب التعاون في مجال التنمية مشاركة واسعة من البلدان الشريكة وقطاعات الأعمال ومنظمات القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة.

رابعا - التطورات على صعيد المنظومة

١٥ - اتخذت الأمم المتحدة عددا من الخطوات المهمة على صعيد مؤتمرات القمة والجمعية العامة بهدف إشراك القطاع الخاص على نحو أنشط في أعمال المنظمة. وقد شهد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١١، ابتكارا رئيسيا بتطبيق "مسار القطاع الخاص"، وهو منبر يستهدف إشراك كبار ممثلي قطاعات الأعمال في المناقشات حول التنمية المستدامة.

١٦ - وبسبب النجاح الذي حققه مسار القطاع الخاص دعا عدد من الدول الأعضاء منها البرازيل وتركيا وكوستاريكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيق ذات المسار في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ (ريو+٢٠).

١٧ - إن منتدى الأمم المتحدة والقطاع الخاص الذي يعقد سنويا هو مناسبة رفيعة المستوى ينظمها الاتفاق العالمي المنبثق عن الأمم المتحدة، ويضم ما يزيد على ٣٥٠ من رؤساء الدول والحكومات ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، وكبار المسؤولين التنفيذيين، وقادة منظمات المجتمع المدني. والهدف منه هو تعيين الوسائل التي تسرع بوتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتخفيف الإجراءات نحو تحقيق تلك الغاية وتسهيل الضوء على الوسائل التي يمكن للحكومات من خلالها تيسير زيادة مشاركة قطاع الأعمال في التنمية. وعلاوة على

ذلك، يجمع مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي الذي يعقد كل ثلاث سنوات بين قادة من شتى القطاعات بهدف الترويج للتخلي بروح المسؤولية في ممارسات قطاع الأعمال والاستثمارات المطلوبة للتحرك صوب إيجاد أسواق أكثر استدامة تضم شتى القطاعات.

الإطار ٤

مسار القطاع الخاص في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا

تتولى اللجنة التوجيهية للقطاع الخاص تنظيم مسار القطاع الخاص. بمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا بقيادة الاتفاق العالمي بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد جمع المؤتمر بين ما يزيد على ٥٠٠ من كبار المسؤولين التنفيذيين وكبار ممثلي قطاعات الأعمال، مع قادة من الحكومات والقطاع المدني والأمم المتحدة لرفع مستوى الدور الذي يضطلع به الاستثمار المقدم من القطاع الخاص في التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا. وقد شكل مسار القطاع الخاص حدثا تاريخيا من أحداث الأمم المتحدة، حيث مثل المرة الأولى التي يُدمج فيها القطاع الخاص إدماجا تاما في مؤتمر رئيسي من مؤتمرات الأمم المتحدة، مما أتاح إجراء مداولات مباشرة بين القطاعين العام والخاص. ويوفر مسار القطاع الخاص نموذجا من نماذج إشراك قطاع الأعمال في المؤتمرات المقبلة التي ستعقدها الأمم المتحدة، ومن بينها مؤتمر الأمم للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

١٨ - وعلى صعيد الأمانة العامة، دفع الاتفاق العالمي إلى الأمام عددا من المبادرات الرامية إلى تحسين هئية بيئة تمكن من إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص. وحسب البيانات الواردة من المستجيبين لأحد الاستقصاءات فإن الاجتماعات التي يعقدها مسؤولو التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص تمثل أهم أداة في تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة عبر المنظومة، حيث وضع ما يزيد على ٧٥ في المائة من المستجيبين تلك الاجتماعات في مصاف الاجتماعات المفيدة أو المفيدة جدا. وخلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ جمعت الاجتماعات بين ما يزيد على ١٠٠ مشارك، من بينهم ممثلون عن القطاع الخاص، لمناقشة طائفة واسعة من المسائل، منها الحفاظ على سمعة ومصداقية الأمم المتحدة، وإعداد عمليات متسقة عن الحرص الواجب، وتحسين عملية التقييم، وتقييم الأثر الحادث.

١٩ - إن النشرة الإخبارية الإلكترونية لمسؤولي التنسيق بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، التي يصدرها مكتب الاتفاق العالمي كل ثلاثة أشهر، مخصصة لمواصلة تعزيز الاتصال والتعاون فيما بين موظفي الأمم المتحدة العاملين مع قطاع الأعمال. ويرد في محتويات النشرة

الإخبارية معلومات عن المبادرات الجديدة للشراكة، ومواضيع مهمة تتعلق بالشراكات مع القطاع الخاص وتوفر أدوات من شأنها تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إقامة الشراكات مع قطاعات الأعمال. ومن بين المستجيبين للاستقصاء، وضع ما يزيد على ٥٠ في المائة النشرة الإخبارية في مصاف النشرات الإخبارية المفيدة أو المفيدة جدا في تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات عبر منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بدأ عمل موقع الأمم المتحدة - قطاع الأعمال الجديد (business.un.org) الذي خصص لتيسير التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. ويوفر الموقع معلومات عن الشراكات الماضية والقائمة ويؤدي وظيفة موازية هي تحسين الربط بين احتياجات الأمم المتحدة والموارد المتاحة لدى قطاعات الأعمال.

٢١ - ودشن مكتب الاتفاق العالمي، بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المهتمة بالأمر، عملية تستهدف العمل على رفع مستوى توافر خدمات وأدوات أخرى من شأنها المساعدة على الالتزام بالحرص الواجب تجاه الشركات المحتمل إقامة شراكات معها. وقد جاءت تلك العملية نتيجة العديد من المشاورات مع موظفي الأمم المتحدة، الذي أكدوا الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تواؤما وشمولا في فرز شركاء القطاع الخاص المحتمل إقامة شراكات معهم.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، دشن مكتب الاتفاق العالمي، بالتعاون مع ممثلين من عدد من كيانات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص وغير ذلك من الخبراء، مخطط قيادة استدامة أداء الشركات، الذي يستحث همم الشركات على تحقيق مستويات أعلى من استدامة الأداء في إطار الاتفاق العالمي. وإضافة إلى ذلك، فإن Global Impact LEAD هي مجموعة مكونة من ٥٦ شركة تدعم المشاركين في الاتفاق العالمي فيما يبذلونه من جهود صوب تحقيق مستويات أعلى من الاستدامة في أداء الشركات. ويتولى أيضا الفريق العامل التابع للمجموعة المذكورة وضع إطار من شأنه تعيين الشراكات وجعلها في الصورة المثلى، والمساعدة على أن تصبح تلك الشراكات شراكات تحويلية ترسخ القدرات الأساسية لدى جميع الجهات المعنية ذات الصلة بحيث يمكنها التحفيز على إحداث تأثير واسع النطاق ودائم في التحديات التي يواجهها النظام ككل.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، ساعد الاتفاق العالمي، من خلال القيادة في مسائل بعينها، على تهيئة الظروف المطلوبة التي من شأنها التمكين من إحراز تقدم في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضعت حقوق الأطفال ومبادئ قطاع الأعمال بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الطفل. وهي تمثل مجموعة

من المبادئ التي توفر التوجيه اللازم بشأن ما يمكن أن يقوم به قطاع الأعمال دعماً لحقوق الطفل. وإضافة إلى ذلك، توفر مبادئ التمكين للمرأة التوجيه اللازم بشأن كيفية التمكين للمرأة في أماكن العمل والأسواق والمجتمعات المحلية.

خامسا - الاتجاهات على صعيد الوكالات والصناديق والبرامج

٢٤ - هناك شعور بين الكثير من الممارسين في مجال الشراكات أنه قد آن الأوان للاستفادة من الزخم المتمثل في الشهية المتجددة إزاء الشراكات في وضع نماذج جديدة للتعاون، حيث ترى الغالبية العظمى من المستجيبين للاستقصاء أن أهمية الشراكات مع القطاع الخاص من المحتمل أن تزيد. وتعمل الأمم المتحدة مع قادة قطاع الأعمال على دفع مجموعة جديدة من الاتجاهات التي تساعد على وجود نماذج فعالة للشراكات التي من شأنها تحقيق الأثر والنطاق اللازمين، ومن ثم تعيد تشكيل الطريقة التي تنفذ بها الأمم المتحدة الشراكات مع القطاع الخاص.

ألف - وضع مفهوم الشراكات "التحويلية"

٢٥ - حيث إن التسليم يتزايد بأن المشاكل من قبيل التدهور البيئي والأمن الغذائي والصحة على الصعيد العالمي يتعين معالجتها من خلال استراتيجيات تعاونية، أصبحت الشراكات مع شتى الجهات المعنية التي من شأنها ترسيخ مواطن القوة لدى جميع الأطراف المؤثرة الرئيسية تمثل تطورا إيجابيا في الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة مع القطاع الخاص وغيره من الأطراف المؤثرة.

٢٦ - ويعكف الفريق العامل التابع لمجموعة Global Impact LEAD على وضع مفهوم للشراكات التحويلية. وقد عُرِّفَت تلك الشراكات بأنها نماذج مبتكرة تضم مجموعة ملائمة من الجهات المعنية من جميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة، وتستعين بالقدرات الأساسية لدى كل شريك في التحفيز على إجراء تغييرات واسعة النطاق في السلوك، وتحقيق نطاق وتأثير أكبر نظرا إلى تراكم المنافع كثيرا، ليس فقط لصالح المشاركين في القيادة. وتوفر المجموعة أيضا التوجيه اللازم فيما يختص بعناصر إمكانية الوصول الحاسمة الأهمية بهدف تحقيق تقدم في الشراكات التحويلية.

٢٧ - وتتمثل القيمة المضافة المحققة من الشراكات التحويلية في أنها تستهدف تحقيق أثر دائم في المسائل الإنمائية المحورية المتعلقة بالنظام ككل. فعلى سبيل المثال، من شأن الشراكات التحويلية هيمنة السوق اللازم لمنتجات أو خدمات محورية بالنسبة للتنمية أو تغيير القواعد والنظم بقصد هئية ساحة جديدة للأداء.

الإطار ٥

مثال على الشراكة التحويلية

مشروع شعاع الليزر

مشروع شعاع الليزر عبارة عن شراكة يتولى ريادةها برنامج الأغذية العالمي تسعى إلى القضاء على سوء تغذية الأطفال، مع التركيز مبدئياً على بنغلاديش وإندونيسيا. وهو يجمع بين خبرات وكالات الأمم المتحدة مع خبرات شركات Fortune 500، وغيرها من شركات القطاع الخاص، للعمل مع الحكومات والشركات المحلية على تنفيذ مشاريع تركز الاهتمام على الأغذية والنظافة الصحية. وفي نهاية المرحلة التجريبية التي تمتد خمس سنوات، سيجري محاكاة نموذج المشروع في بلدان أخرى يتفشى فيها سوء التغذية. ومن خلال تهيئة نموذج جديد للشراكات بين القطاعين العام والخاص يكون تدريجياً ومستداماً ويمكن محاكاته للاستعانة به في بلدان أخرى حول العالم، يعمل مشروع شعاع الليزر بمثابة نموذج مستمر في تحديد الظروف المطلوبة لتحقيق نتائج التحول.

باء - استطلاع نماذج التمويل الابتكارية

٢٨ - تعكف الوكالات والصناديق والبرامج على تصميم نهج استراتيجية جديدة لرفع مستوى أنشطة جمع الأموال من خلال استطلاع أشكال ابتكارية من التمويل. وتضطلع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، مع الاستعانة بنماذج من قبيل التسويق المرتبط بالقضايا الخيرية ومنابر وسائل الإعلام الاجتماعية، بالدور الرائد في مبادرات جمع الأموال الضئيلة الحجم، والحملات العامة لجمع الأموال التي تشارك فيها قاعدة أكبر من الجهات المانحة. وتعمل كيانات الأمم المتحدة في إطار التسويق المرتبط بالقضايا الخيرية، مع شريك من القطاع الخاص على جمع الأموال وإذكاء الوعي لصالح قضية معينة، في الوقت الذي يتمكن فيه الشريك من قطاع الأعمال من ترسيخ مبيعاته وأسماء منتجاته. وفي أكثر النماذج شيوعاً تكون المنحة المقدمة من الشريك من قطاع الأعمال إلى القضية مرتبطة بحجم المنتجات والخدمات المباعة في إطار حملة التسويق المرتبط بالقضايا الخيرية، ومتناسبة معه في كثير من الأحيان. وتحقق وكالة الأمم المتحدة منفعة من النشاط من خلال إضافة اسمها أو شعارها إلى منتج الشريك من قطاع الأعمال أو خدماته، أو مواد التغليف أو الترويج المقدمة منه، رهناً بالقواعد والسياسات المعمول بها لدى وكالة الأمم المتحدة المعنية. وفي ظل نماذج أخرى تعمل الأمم المتحدة مع الشريك من قطاع الأعمال على جمع الأموال من العملاء والموظفين.

الإطار ٦

مثال على نموذج التمويل الابتكاري

WeFeedback: منبر جديد لجمع الأموال عبر وسائل الإعلام الاجتماعية

وضع برنامج الغذاء العالمي، بمساعدة من إحدى وكالات الدعاية، منبرا جديدا من منابر وسائل الإعلام الاجتماعية يسمى "WeFeedback" يستهدف جمع الأموال اللازمة لتغذية الأطفال الجوعى حول العالم. وبوسع المستفيدين اختيار غذائهم المفضل، وإدراجه في آلة حساب Feedback مع التكلفة المقدرة، ثم حساب عدد الأطفال الجوعى الذي سيتمكنون من الحصول على الغذاء. وتمثل الخطوة التالية في تقديم منحة معادلة تماما لتلك القيمة، أو تقديم أضعافها، إلى قطاعات أخرى من منبر Feedback. وبعد شهر من تدشين منبر Feedback تمكن ذلك المنبر من جمع أموال تكفي لتوفير وجبات لحوالي ٢٠٠.٠٠٠ من تلاميذ المدارس. وانضم المشاهير من شركاء برنامج الأغذية العالمي إلى المنبر لتقديم أعذيتهم المفضلة، وحثت الشركات موظفيها على المشاركة.

جيم - اتباع النهج الجامعة التصاعدية

٢٩ - إضافة إلى تحسين الظروف المفضية إلى تحقيق الأثر والنطاق المرتبطين بالشراكات على الصعيد العالمي، تسلم الأمم المتحدة على نحو متزايد بأثر النهج التصاعدية في التنمية. وهناك تسابق على وضع نماذج جديدة للشراكات تركز الاهتمام على الحلول التجارية المحلية والتنمية السوقية الدائمة في البلدان منخفضة الدخل. وبوسع تلك المبادرات الترويج لممارسة الأعمال الحرة وتهيئة الوظائف للسكان المحليين، مع القيام في الوقت ذاته بإدماج منتجين جدد في سلاسل الإمدادات العالمية - وهي مسألة تربط مصالح الشركات العالمية بمصالح المنتجين المحليين. وعلاوة على ذلك، فإن تهيئة قطاع خاص أقوى في البلدان المنخفضة الدخل يجعل ذلك القطاع شريكا أكبر في التنمية وعنصرا من عناصر مضاعفتها.

٣٠ - ودعمت الشبكات المحلية التابعة للمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة مع الاتفاق العالمي عملية تنسيق الشراكات الإقليمية وكذلك تطبيق الشراكات العالمية محليا. فعلى سبيل المثال، يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيسير تطوير سلاسل القيمة المضافة ووضع نهج تجارية جامعة على الصعيد القطري، من خلال أمور منها فتحه المتعلق بالتنمية السوقية الجامعة، ومبادرات من قبيل مرفق السلع الخضراء، ومبادرة الأسواق الجامعة النامية ودعوة قطاع الأعمال إلى العمل.

دال - تسخير مواطن قوة المرأة وقدراتها

٣١ - تسلم الأمم المتحدة بالدور المحوري الذي تضطلع به المرأة في إنجاز الأهداف الإنمائية. وتشمل نماذج الشراكات تدريب المرأة على اكتساب المهارات وممارسة الأعمال الحرة، مع الترويج لإمكانية وصولها إلى سلاسل الإمدادات العالمية، وكذلك مبادرات كبيرة مقدمة من عدة جهات معنية تستهدف مناصرة حقوق المرأة.

الإطار ٧

الترويج للمبادرات ورفع مستوى مهارات المرأة مبادئ التمكين للمرأة

إن مبادئ التمكين للمرأة عبارة عن مجموعة من المبادئ المخصصة لقطاع الأعمال وتهدف توفير التوجيه حول التمكين للمرأة في أماكن العمل ومواقع الأسواق والمجتمع المحلي. وقد جاءت تلك المبادئ عبر التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة والاتفاق العالمي. وتؤكد تلك المبادئ على مسألة التعاون مع قطاع الأعمال كي تتخذ الشركات الإجراءات الكفيلة بالترويج للمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، ويُستفاد فيها من ممارسات قطاع الأعمال والمدخلات المجمع من شتى أنحاء العالم. وعلاوة على كون تلك المبادئ عنصر توجيه مفيد للقطاع الخاص، من المأمول أن توفر المعلومات اللازمة لجهات معنية أخرى، منها الحكومات، في مجال تشاركتها مع قطاع الأعمال.

شراكة سلسلة القيمة المضافة في نبات الخبيزة لصالح الفقراء

في إطار جهد يستهدف تحسين مصادر الرزق لصالح ما لا يقل عن ٥ ٠٠٠ من ضعاف النساء والبنات اللائي يحصلن على دخلهن من زراعة نبات الخبيزة وتجهيزه، دشّن فرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان مبادرة سلسلة القيمة المضافة في نبات الخبيزة لصالح التمكين للمرأة في شراكة مع جماعات المزارعين، وتجار الجملة المحليين، وشركات الاستيراد الدولية. وتُدرب النساء اللائي يقمن بزراعة نبات الخبيزة على مهارات الأعمال التجارية والمالية، وطرق إنتاج نبات الخبيزة، وتحسين أنواعه، والمعايير الدولية المتعلقة به، وتجهيزه، وتغليفه وتخزينه. وقد تولى تيسير عقد تلك الشراكة موقع business.un.org.

هاء - تحسين الاستجابة للاحتياجات الإنسانية

٣٢ - ما برح القطاع الخاص يضطلع بدور في الأعمال الإنسانية منذ سنوات طويلة. وبالنظر إلى حدة الأزمات الإنسانية الجارية والزيادة الكبيرة في عدد الكوارث الطبيعية، ارتفع

بشدة الدعم المقدم من القطاع الخاص إلى العمليات الإنسانية، مما أوجد زخماً يساعد على تطوير أشكال ابتكارية من التعاون. ويتراوح ذلك التشارك ما بين تقديم المساعدة المالية وتقديم المنح العينية من خلال طرق منها على سبيل المثال الاستفادة من القدرات الرئيسية لدى القطاع الخاص في مجالات من قبيل النقل واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تمثل عنصراً محورياً في كفالة تقديم المعونة في حينها حال حدوث طوارئ إنسانية.

الإطار ٨

مثال على الشراكة الإنسانية

خريطة الأزمة الليبية

على غرار ما يحدث عادة خلال المراحل الأولى من معظم الطوارئ الإنسانية، شكل التعامل مع المعلومات المحدودة أو المتفرقة أو غير المنظمة تحدياً أمام العاملين في مجال الإغاثة خلال الأزمة التي شهدتها الجماهيرية العربية الليبية عام ٢٠١١. وعليه، لجأ مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية إلى فرقة العمل الاحتياطية، وهي شبكة من المتطوعين الذين يخططون لمواجهة الأزمات، كي تقوم بجمع معلومات وإتاحتها في شكل خريطة على شبكة الإنترنت. وأعدت شركة أفريقيا تعمل في مجال التكنولوجيا منبراً مفتوح المصادر استعين به في عرض خريطة الأزمة على شبكة الإنترنت. ويبرهن ذلك المشروع على الكيفية التي يمكن أن يضيف بها تنوع الشركاء قيمة إلى عملية التصدي للكوارث.

الشراكة في مجال التكنولوجيا

أنشئت عام ٢٠٠٥ الشراكة في مجال التكنولوجيا بين مؤسسة الأمم المتحدة وشركة عالمية من شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال التزام مشترك بتقديم مبلغ ١٥ مليون جنيه إسترليني لصالح رفع مستوى التكنولوجيات المتحركة بهدف ترسيخ الأعمال الإنسانية. وتركز الشراكة الاهتمام على الصحة في العالم، والإغاثة في حالة الطوارئ، والبحوث والابتكارات. وتعمل الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمات غير حكومية على تحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات والاتصالات السلكية واللاسلكية المنقذة للأرواح في المناطق التي تتضرر بالكوارث الطبيعية والصراعات والمجاعة. ويمكن التمويل والدعم المقدمين من الشريك برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية من بناء القدرات ونشر الأفراد في أي مكان بالعالم في غضون ٤٨ ساعة من وقوع أي حالة من حالات الطوارئ بهدف المساعدة على إعادة نظم الاتصالات إلى العمل من جديد.

سادسا - التصدي للتحديات التشغيلية

٣٣ - بذلت الأمم المتحدة جهودا عظيمة بهدف معالجة التحديات التشغيلية الرئيسية. وعززت التطورات الحادثة على صعيد المنظومة وصعيد الوكالات والصناديق والبرامج البيئة التي تتيح قيام أشكال التعاون الجديدة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال؛ وحسنت قدرات الموظفين عن طريق التدريب وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ ونقحت النهج المتبعة إزاء فرز الشركاء واختيارهم وتقييم أثرهم.

ألف - ترسيخ البيئة المواتية لقيام الشراكات

٣٤ - يلزم بذل مزيد من الجهود من أجل خفض تكاليف المعاملات داخل الأمم المتحدة. وفي حين أن هناك عددا من الكيانات وضعت نماذج قانونية لاتفاقات الشراكة ولديها موظف قانوني ملم بالمعلومات اللازمة بهدف التخفيف من حدة المخاطر التي قد تواجهها الشراكات، ما زالت هناك معوقات قانونية وتعقيدات إجرائية تشكل عوائق أساسية أمام رفع مستوى فعالية الشراكات. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي لم تقم بعد بوضع نماذج قانونية موحدة تستهدف الإسراع بوتيرة عملية إبرام الاتفاقات أن تفعل ذلك. ويعكف مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة على وضع ذلك النموذج في صورته النهائية.

٣٥ - وضمنا للحفاظ على سمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها، تستهدف المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال توفير إطار مشترك لتعاون الأمم المتحدة مع القطاع الخاص. وأشار معظم المستجيبين للاستقصاء إلى أن المبادئ التوجيهية الجديدة مفيدة، وإن كانت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في حاجة، كل على حدة، إلى التأقلم وتعديل تلك المبادئ التوجيهية ضمنا للاتساق مع ولاية ورؤية كل كيان ومتطلباته القانونية. وثمة حاجة لأن تستعين الأمانة العامة بفريق استشاري داخلي رفيع المستوى لمساعدتها على تنفيذ المبادئ التوجيهية بفعالية والترويج لتهيئة ثقافة الشفافية وحسن الأداء. وسيكون من شأن الفريق الاستشاري المساعدة على كفالة اتباع نهج أكثر تماسكا على نطاق المنظومة إزاء الشراكات مع القطاع الخاص وتقديم توصيات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

٣٦ - وأكد المستجيبون للاستقصاء ومن أجريت مقابلات معهم أن معظم الوكالات والصناديق والبرامج إما أنها تعكف على وضع استراتيجية جديدة للتشارك مع القطاع الخاص أو تعمل على تحديث الاستراتيجية القائمة لديها. وعلى إثر التحريبات وتدارك الأخطاء

داخليا، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتلقي المدخلات من الشركاء بالقطاع الخاص، أصبحت الأمم المتحدة تراعي على نحو متزايد العناصر الاستراتيجية التي من شأنها رفع مستوى الموارد المقدمة من القطاع الخاص لإنجاز الأهداف الأساسية. وتسلم الأمم المتحدة أيضا على نحو متزايد بأن استدامة الشراكات تستلزم العمل مع قطاع الأعمال ووجود حوافز موازية أمام الشركاء من القطاع الخاص.

٣٧ - وضمانا لفعالية إعلام موظفي الأمم المتحدة بالمقر وبالمكاتب القطرية على السواء بقيمة الشراكات مع القطاع الخاص، ينبغي أن تضع القيادة والإدارة العليا الحوافز التي تساعد على بناء الشراكات مع القطاع الخاص. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تدعم بنشاط أكبر ولاية الأمم المتحدة المتمثلة في إقامة الشراكات مع القطاع الخاص.

٣٨ - وسيرا على نهج مجلس قادة قطاع الأعمال التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقوم مكاتب ووكالات وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بإدراج النصائح المقدمة من الشركاء بالقطاع الخاص في استراتيجياتها البرنامجية.

الإطار ٩

الفريق الاستشاري المعني بالقطاع الخاص والتابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

دُشن في أيار/مايو ٢٠١١ الفريق الاستشاري المعني بالقطاع الخاص والتابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ويعمل الفريق بمثابة عامل تحفيز يساعد على جمع مجموعة واسعة من كيانات القطاع الخاص معا في شراكة عمل عالمية. ويتألف الفريق من ١٤ عضوا من القطاع الخاص يمثلون طائفة واسعة من المجالات المتصلة بمخاطر الكوارث، من بينهم ممثلون عن قطاع التأمين، وصناعة مواد التشييد الثقيلة، وصناعة تكنولوجيا المعلومات. ويستهدف الفريق ضمان سلامة الاستثمارات الطويلة الأجل، والتخطيط مسبقا لحماية الصناعة والمجتمع من الكوارث والاضطرابات الاقتصادية مع العمل في الوقت ذاته على ضمان استمرارية قطاع الأعمال.

٣٩ - وخارجيا، تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تنقل بفعالية أكبر الولايات التكميلية التي كلفت بها كيانات الأمم المتحدة إلى الشركاء المحتملين، وأن تروج للتعاون، وليس المنافسة، بين كيانات الأمم المتحدة في معرض بحثها عن شركاء من القطاع الخاص. وثمة حاجة لأن

تتضمن الاستراتيجيات جهداً أكبر نحو الترويج لموقع الأمم المتحدة المتعلق بقطاع الأعمال (business.un.org)، وكذلك مواصلة الحث على تنفيذ مقترحات إصلاح الأمم المتحدة.

٤٠ - ومن شأن تقييم أثر الشراكات وإعلام الموظفين بالتناجح الإيجابية تحسين الوعي العام بمنافع الشراكة مع القطاع الخاص للمساعدة على إنجاز الأهداف التنظيمية والإنمائية.

٤١ - وينبغي تعزيز دور وقدرات المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والشبكات المحلية التابعة للاتفاق العالمي دعماً لتنسيق الشراكات الإقليمية وتطبيق الشراكات العالمية محلياً، وكذلك تشجيع تقاسم المعلومات مع المنسقين الآخرين الذين يتولون التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وينبغي إسداء النصح إلى القطاع الخاص بأن يكون على اتصال بمكاتب المنسقين المقيمين والشبكات المحلية التابعة للاتفاق العالمي بغرض تحسين فهم الاحتياجات والأولويات المحلية.

باء - استطلاع نماذج جديدة من الشراكات تحقيقاً للأثر والنطاق اللازمين

٤٢ - يمثل النمو في الشراكات مع الجهات المعنية المتعددة خطوة إيجابية نحو الجمع بين الأطراف المؤثرة المهمة تحقيقاً للأهداف الإنمائية. وبوسع الأمم المتحدة أن تعمل بمثابة الجهة التي تضع جداول الأعمال بهدف جذب الانتباه نحو أكثر المسائل أهمية، مع القيام في الوقت ذاته برفع مستوى قدرتها على عقد الاجتماعات من أجل الجمع بين أكثر الأطراف المؤثرة صلة بالموضوع في الاجتماعات. بيد أن الأمم المتحدة في حاجة أيضاً إلى اتخاذ موقف استراتيجي حيال المبادرات التي تختار ريادةها من خلال التسليم بأن الاضطلاع بدور ضئيل قد يسهم في بعض الحالات بشكل أفضل في نجاح الشراكات.

٤٣ - وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تطوير الشراكات مع القطاع الخاص وتنفيذها بهدف تحقيق مستويات أعلى من الأثر والنطاق، بما يشمل الشراكات التحويلية. وينبغي للفريق العام التابع لمجموعة Global Compact LEAD أن يواصل تهيئة الظروف المواتية وعناصر النجاح اللازمة للشراكات التحويلية التي تستهدف تحقيق نتائج دائمة على نطاق النظام ككل.

٤٤ - كما ينبغي للوكالات والصناديق والبرامج تكثيف جهودها صوب استطلاع الكيفية التي يمكن أن تقوم من خلالها نماذج الشراكات الابتكارية، من قبيل التسويق المرتبط بالقضايا الخيرية وشراكات وسائط الإعلام الاجتماعية، برفع مستوى أنشطة جمع الأموال وإيجاد الوعي بأهداف الأمم المتحدة، مع القيام في الوقت ذاته بالحفاظ على سمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها.

٤٥ - وختاماً، تسليماً بأن الأثر والنطاق لا يعينان شراكات أكبر وأكثر تعقيداً، ينبغي تصميم نماذج الشراكات عن طريق الاستعانة بمؤشرات الأداء الأساسية بقصد قياس النتائج علاوة على ضمان أن تستمر المنافع المحققة فيما بعد انتهاء فترة الشراكة.

الإطار ١٠

أمثلة على نماذج الشراكة الجديدة اللازمة لتحقيق الأثر والنطاق مبادرة كل امرأة وكل طفل

إن مبادرة كل امرأة وكل طفل عبارة عن جهد عالمي يجمع بين الأمم المتحدة، ومنظمات متعددة الأطراف، والحكومات، والمؤسسات الخيرية، وغير ذلك من الجهات المانحة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والمهنيين العاملين بقطاع الرعاية الصحية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية من شتى أرجاء العالم دعماً للاستراتيجية العالمية لرعاية صحة النساء والأطفال، التي أعلنتها الأمين العام خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد عام ٢٠١٠. وتحدد الاستراتيجية العالمية مجالات مهمة يكون ثمة حاجة فيها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بهدف تعزيز التمويل وترسيخ السياسات وتحسين تقديم الخدمات، مما يوفر فرصة جديدة لتحسين صحة النساء والأطفال حول العالم. ونظراً إلى أن الاستراتيجية أعلنت في العام الماضي، فقد تلقت التزامات غير مسبقة من الحكومات، وقطاع الأعمال، والمؤسسات، والمجتمع المدني، وجهات أخرى، بالعمل على تقهقر وإنهاء حالات وفيات النساء والأطفال واعتلال صحتهم بلا مبرر.

الترويج للعمل الجماعي ضد الفساد

استجمع الاتفاق العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قدراتهما وضما صفوفهما مع صفوف الشبكات المحلية التابعة للاتفاق العالمي والشركاء المنفذين في خمس بلدان بهدف الترويج للشفافية والالتزام الخلقى في أداء قطاع الأعمال من خلال مبادرات العمل الجماعية التي يقودها القطاع الخاص. ويوفر ذلك المشروع، من خلال تيسير الحوار بين القطاع الخاص والأطراف المؤثرة العامة، فرصة أمام مجموعة واسعة من الجهات المعنية تمكنها من استطلاع الكيفية التي يمكن أن يوفر بها العمل الجماعي حوافز تساعد على مكافحة الممارسات الفاسدة بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

جيم - تحسين بناء القدرات على جميع الصعد وتدريب موظفي الأمم المتحدة

٤٦ - يواصل مسؤولو التنسيق بين القطاع الخاص والأمم المتحدة العمل بمثابة نقطة دخول قطاعات الأعمال إلى منظومة الأمم المتحدة، وكذلك بمثابة عناصر تعزيز مناصرة الشركاء. وتبلغ المكاتب القطرية والإقليمية عن تعيين منسقي التنسيق من القطاع الخاص، واستقدام موظفين جدد عملهم مكرس نحو تطوير الشركاء واعتماد إجراءات وسياسات الشركاء.

٤٧ - ورغم الجهود المبذولة، يشكل انعدام المهارات في مجال الشركاء واحدا من أكثر العوائق إلحاحا أمام تحول الأمم المتحدة إلى شريك على قدر أكبر من الفعالية. ويشار في أغلب الأحيان إلى القيود فيما يتعلق بالوقت المتاح أمام الموظفين والموارد المالية اللازمة للتدريب على أهم عوائق رئيسية أمام تحسين قدرات الموظفين. إذ هناك القليل من الكيانات التي تدرج بناء القدرات في مجال الشركاء في توصيف الوظائف، أو التي تقيم قدرات الموظفين الحاليين في المجال ذاته، أو تطوير برامج تبادل الموظفين مع الشركاء من القطاع الخاص، رهنا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والأنظمة والقواعد والسياسات المعمول بها في المنظمة.

٤٨ - ويتعين أن تزود الوكالات والصناديق والبرامج موظفي الأمم المتحدة الحاليين بالمهارات المتخصصة في مجال الشركاء. وثمة حاجة إلى التسليم بقدر أكبر داخل المنظمة بأنه، في حين أن إدارة الشركاء بفعالية تستلزم قدرا كبيرا من الوقت والموارد، فإن تلك الجهود تسهم إلى حد كبير في نجاح الشركاء.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، فإن الوكالات والصناديق والبرامج ينبغي أن تدرس إدراج الخبرة بالقطاع الخاص كأحد القدرات في توصيف وظائف الشركاء. ورهنا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والأنظمة والقواعد والسياسات المعمول بها في المنظمة، ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تولي أولوية لعمليات الانتداب وبرامج تبادل الموظفين مع الشركاء من القطاع الخاص بهدف الترويج للتعليم المتبادل وفهم ثقافات العمل واعتماد نموذج لاتفاقات الانتداب وبرامج تبادل الموظفين بهدف الموازنة بين الأطر القانونية.

الإطار ١١

برامج تبادل الموظفين بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص
برامج الإجازات الدراسية في اليونيسيف

وضعت اليونيسيف، مع شركة عالمية من شركات المنتجات الاستهلاكية، برنامج للإجازات الدراسية يستمر ثلاثة أشهر، حيث أسهم موظفو الشركة مباشرة في الأعمال التي تقوم بها اليونيسيف لصالح النساء والأطفال في أرجاء العالم. وانضم الموظفون إلى مكاتب اليونيسيف حول العالم كي يعملوا في مجال الاتصالات لأغراض التنمية وجمع الأموال وتنفيذ العمليات، حيث تولت الشركة سداد تكاليف معيشتهم وسفرهم. وفي عام ٢٠١٠، شارك خمسة موظفين في البرنامج حيث أوفدوا للعمل في الكاميرون ومقدونيا وموريتانيا.

مخطط الانتداب في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

في عام ٢٠١٠، استفادت اليونسكو من انتداب ما يزيد على ٣٠ خبيراً، معظمهم من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية، حيث عملوا في مجالات شتى من خبرات اليونسكو، التي من بينها نظم الإنذار بقرب موجات تسونامي، والتراث غير الملموس، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والعلاقات بين الجهات المانحة. وقد أدرجت اليونسكو بنداً جديداً في دليل الموارد البشرية الصادر عنها، وذلك بهدف توفير إطار موحد عن إبرام اتفاقات إعاراة الأفراد إلى اليونسكو، ومنهم المقدمون من القطاع الخاص. وتتوخى السياسة الجديدة، بتطبيق الاتفاقات والعقود النموذجية، اتباع نهج متجانس ومتوائم إزاء عمليات الإعاراة، مع توفير المرونة المطلوبة التي تكفل استيفاء احتياجات اليونسكو ونظرائها.

دال - تحسين اختيار الشركاء وعمليات التشارك

٥٠ - تكتسب حماية سمعة الأمم المتحدة أهمية محورية في الحفاظ على استقلال المنظمة ومصداقيتها. وحيث إن الوكالات والصناديق والبرامج تسعى إلى عقد شراكات أكثر وأكبر حجماً، تزداد أيضاً المخاطرة بتقويض سمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها، دون وجود آليات ملائمة لفرز أنواع التعاون التي قد تلحق الضرر.

٥١ - وقد أدى تنقيح المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال إلى مزيد من الوضوح في معايير الاختيار، مع مواصلة الإبقاء على مرونتها بالقدر الذي يكفي لتعديلها عند الضرورة كي تتلاءم مع الولايات الفردية.

٥٢ - إن عملية وضع حل على نطاق المنظومة لعملية فرز الشركاء المحتملين مع الالتزام بالحرص الواجب خطوة مهمة نحو تحقيق قدر أكبر من التجانس. بيد أنه لكفالة تحقيق التفاهم فيما بين جميع الموظفين ذوي الصلة بشأن كيفية الاستفادة من تلك الأداة، ينبغي أن تكون المعايير المستخدمة في الفرز ونتائج ذلك الفرز شفافة وكذلك محددة بوضوح.

٥٣ - وقد أفاد المستجيبون للاستقصاء ومن أجريت مقابلات معهم بفائدة موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت المتعلق بالأمم المتحدة وقطاع الأعمال بوصفه أداة من أدوات تقاسم المعارف، ولكن ثمة حاجة إلى تحسينه. إذ ينبغي الترويج على نحو أفضل لوجود بوابة الموقع داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين قطاع العمال. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحسين آلية غريلة توزيع عروض الشراكة المقدمة من شركاء القطاع الخاص المحتملين. ويمكن أيضا الاستفادة من الموقع على شبكة الإنترنت واستعماله كأداة لتزويد القطاع الخاص بالمعلومات المتعلقة بتميز وتكامل كيانات وولايات الأمم المتحدة، كل على حدة.

٥٤ - وتسلم الأمم المتحدة بشكل متزايد بالقدرات المحتملة التي تنطوي عليها ممارسة الأعمال الحرة وأهمية إشراك الشركات في العمل على الصعيد القطري. بيد أن ذلك الإشراك ما زال يشكل تحديا، حيث يشدد الكثيرون على ارتفاع تكلفة المعاملات وضآلة الفوائد المباشرة المحتملة. وضمانا لزيادة فعالية إشراك الشركات في العمل على الصعيد القطري، دون إلقاء عبء إضافي على موظفي المقر، ثمة حاجة لأن تقوم الأمم المتحدة بتحسين القدرة المؤسسية لدى المكاتب القطرية بما يمكنها من الدخول في الشراكات مع القطاع الخاص والإبقاء عليها. وتفاديا للازدواجية في العمل وحدوث تأخير، ثمة حاجة لأن يكون هناك تقسيم واضح في المهام بين المقر والمكاتب القطرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل أن يكون لدى المكاتب القطرية القدرة على إحداث التوازن بين الفوائد المحتملة تحقيقها من الشراكات وضبط المخاطرة بسمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها. ويمكن أن تكون الشبكات المحلية التابعة للاتفاق العالمي ذات فائدة في هذا الصدد.

٥٥ - إن من شأن تطبيق إصلاحات عملية وحدة العمل في الأمم المتحدة خفض تكاليف المعاملات، وتوفير نقطة دخول وحييدة إلى الأمم المتحدة، والترويج لنهج متجانس وتعزيز تأثير الجهات المانحة. بيد أن من المستطاع زيادة فعالية نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة بتحسين البنية الأساسية والمهارات، وكذلك زيادة التعاون فيما بين الوكالات والصناديق والبرامج. ومن المهم أن تستهدف كيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري تعيين نهج موحد إزاء معالجة تلك المسائل. وإن مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر

هي واحدة من الأمثلة الناجحة على المبادرات المشتركة بين الوكالات التي تعكس روح نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

الإطار ١٢

المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر

تسليماً بتعدد وجوه الاتجار بالبشر والحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة، أنشأت منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واليونسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عام ٢٠٠٧، مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر كي تكون مبادرة عالمية مشتركة بين الوكالات. وتشكل تلك الكيانات الستة اللجنة التوجيهية للمبادرة، التي تتولى إدارة المبادرة وتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالبشر التي يبذلها أعضاؤها والشبكات التابعة لكل منهم. وعلى مدار فترة الخمس سنوات الماضية، نفذت المبادرة بنجاح عدداً من الأنشطة، منها تنظيم عقد مناسبات رفيعة المستوى وشتى مبادرات أفرقة الخبراء، وزيادة مرفق صغير يقدم المنح إلى منظمات المجتمع المدني، وإعداد وتنفيذ خمس برامج مشتركة في ست مناطق حول العالم، ونشر أدوات مكافحة الاتجار بالبشر، وشن حملات إذكاء الوعي مع شركات مختارة من القطاع الخاص.

٥٦ - وفي حين أن انتقاء الشركاء ما زال ممارسة مخصصة، هناك تسليم متنام بأن ثمة حاجة إلى إجراء تحليل لتكلفته وفوائده. وينبغي للأمم المتحدة مواصلة التحرك صوب تجاوز عقلية الرغبة المجردة في عقد الشراكات، وتحديد ما إذا كانت الفوائد المحققة من أي شراكة جديدة تفوق التكلفة، وكفالة أن يكون وجودها ضروري في الشراكة وبحقق قيمة مضافة.

هاء - تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة

٥٧ - إن الاجتماعات التي يعقدها مسؤولو التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص قد سلّم بأنها واحدة من أهم الوسائل الكفيلة بتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وضماناً لاستمرار أهميتها بالنسبة لكبار مديري الشراكات وممثلي قطاع الأعمال الرفيعي المستوى، ينبغي لتلك الاجتماعات أن توازن بين الحاجة إلى الدفع نحو نقاط جديدة للمناقشة والحاجة إلى كفالة التصدي للتحديات المبيّنة في هذا التقرير.

٥٨ - ويستطلع بعض الوكالات والصناديق والبرامج حلول إدارة المعارف اللازمة لتقاسم الممارسات والدروس المستفادة. ومن خلال استقدام المتخصصين في إدارة المعارف،

والاستفادة من أدوات التكنولوجيا المتاحة على شبكة الإنترنت، يستثمر برنامج الأغذية العالمي والبرنامج الإنمائي في منابر جديدة تكفل توثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وإتاحتها أمام الموظفين في الحاضر والمستقبل. ومن شأن تلك النظم خفض تكاليف المعاملات وزيادة أوجه الكفاءة، وتخفيف حدة الآثار التي قد تضر بعملية دوران الموظفين. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تدرس الاستثمار في أدوات تكنولوجيا المعلومات بهدف تحسين إدارة المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

واو - التقييم العام وتقييم الأثر

٥٩ - بوسع الأمم المتحدة أن تكفل، من خلال التقييم، وجود مساءلة عن الشراكات وأنها تدار بفعالية وتسهم في عمليات التعلم وفي الأهداف الإنمائية التي تتوخاها الأمم المتحدة.

٦٠ - ويشير المستجيبون للاستفتاء إلى ضآلة الدور الذي يضطلع به الرصد والتقييم في تطوير الشراكات وتنفيذها، وكذلك في التصورات عن القيمة العامة للتقييم. وفي الواقع العملي، أشار ٤٠ في المائة من المستجيبين إلى كل أو معظم الشراكات المتعلقة بهم لم تقيم. ويجري معظم الوكالات والصناديق والبرامج عمليات تقييم داخلية باستعمال ذات الأدوات المستخدمة في تقييم المشاريع الأخرى. واعتبر ١٠ في المائة فقط من المستجيبين أن انعدام التقييم يشكل عقبة كأداء أمام زيادة فعالية الأمم المتحدة كشريك. ويشدد أيضا من أجريت مقابلات معهم على أن ضيق الوقت سبب رئيسي من أسباب انعدام التقييم.

٦١ - والأمم المتحدة في حاجة إلى أن تعرف بشكل أفضل بالدور الذي يؤديه التقييم في تصميم شراكات ناجحة، مع التخفيف في الوقت ذاته من حدة مخاوف الموظفين الذين يتنبأهم القلق إزاء احتمال أن تؤثر عمليات التقييم سلبا في أعمالهم. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها اتباع نهج للرصد والتقييم، وإدراجها منذ البداية في تصميم الشراكات، بما يشمل وضع مؤشرات أساسية للأداء. كما ينبغي أن يتجاوز التقييم أيضا التركيز فحسب على المدخلات المالية والعينية والإدارية، وإيلاء أولوية أكبر لقياس النواتج، من قبيل النتائج والآثار.

سابعا - التوصيات

٦٢ - لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في الترويج للدور الذي بوسع القطاع الخاص أن يؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية وتصميم وتنفيذ شراكات تتسم بقدر أكبر من الفعالية والمساءلة والاستدامة، بيد أنه ما زال هناك مجال للتحسين. واستنادا إلى ما جاء في الفروع السابقة، يوصى باتخاذ الخطوات الملموسة التالية.

ألف - ترسيخ البيئة المواتية للشراكات

- ٦٣ - ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تواصل وضع نهج تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية إزاء إقامة الشراكات مع القطاع الخاص وتحقيق قدر أكبر من التأثير والنطاق. وينبغي للكيانات أن تعد نماذج قانونية موحدة وأن تستفيد من المبادئ التوجيهية الجديدة للإسراع بوتيرة عملية إبرام اتفاقات الشراكات إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.
- ٦٤ - كما ينبغي للدول الأعضاء أن تنشط بقدر أكبر في دعم ولاية الأمم المتحدة التي نخولها عقد الشراكات مع القطاع الخاص من خلال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.
- ٦٥ - وينبغي دعم الموقع الشبكي business.un.org والترويج له بشكل أفضل، سواء داخليا بين موظفي الأمم المتحدة، أو خارجيا لدى القطاع الخاص.
- ٦٦ - إن دور وقدرات المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ينبغي تعزيزهما، وبوسع الشبكات المحلية التابعة للاتفاق العالمي المساعدة على دعم التنسيق وتطبيق الشراكات العالمية محليا، وكذلك التشجيع على التنسيق وتقاسم الدروس المستفادة مع مسؤولي التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.
- ٦٧ - وينبغي إنشاء فريق استشاري داخلي في الأمانة العامة كي يكفل اتباع نهج أكثر تجانسا إزاء الشراكات مع القطاع الخاص عبر الأمم المتحدة، وأن يقدم توصيات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الشراكات.

باء - استطلاع نماذج جديدة من الشراكات تحقيقا للأثر والنطاق اللازمين

- ٦٨ - تشجيعا لتكوين شراكات مع الجهات المعنية المتعددة، بوسع الأمم المتحدة أن تعمل بمثابة الجهة التي تضع جداول الأعمال، مع العمل في الوقت ذاته على رفع مستوى قدرتها على عقد الاجتماعات من أجل الجمع بين أكثر الأطراف صلة بالموضوع في الاجتماعات.
- ٦٩ - وينبغي تعيين الظروف المواتية الأساسية وعوامل النجاح بهدف تنفيذ الشراكات التحويلية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي مراعاة التوصيات التي أصدرها الفريق العام المنبثق عن Global Compact LEAD، الذي دُشن في محفل القطاع الخاص خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- ٧٠ - والأمم المتحدة ينبغي لها أن تكثف الجهود وأن تعمل على تحسين تقاسم المعارف بشأن شراكات التمويل المبتكرة.

جيم - تحسين بناء القدرات على جميع الصعد وتدريب موظفي الأمم المتحدة

٧١ - إن موظفي الأمم المتحدة الحاليين الذين لديهم مهارات متخصصة في مجال الشراكات ينبغي تشجيعهم على مواصلة بناء قدراتهم على وضع الشراكات وتنفيذها وتقييمها، مع النظر في إدراج الخبرة بالقطاع الخاص كأحدى الموصفات في توصيف الوظائف التي ستعنى بالشراكات.

٧٢ - ورهنا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والأنظمة والقواعد والسياسات المعمول بها في الأمم المتحدة، بوسع المنظمة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها استطلاع برامج ندب الموظفين وتبادلهم مع الشركاء من القطاع الخاص، واعتماد نموذج للاتفاقات بغرض مواءمة الإطار القانوني.

دال - تحسين اختيار الشركاء وعملية التشارك

٧٣ - إن المعايير المستعملة في الالتزام بالحرص الواجب لدى فرز الشركاء المحتملين من القطاع الخاص وكذلك نتائج عمليات الفرز ينبغي أن تكون شفافة وكذلك محددة بوضوح عبر أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

٧٤ - وعلى الصعيد القطري، ثمة حاجة إلى تقسيم واضح للمهام والمسؤوليات بين المقر والإدارة على الصعيد القطري وموظفي الشراكات. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعين المسائل المشتركة، وأن تتبع نهجاً موحداً في إقامة الشراكات مع القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى توفير المهارات الكفيلة بإحداث التوازن الفعال بين الفوائد المتوقعة من الشراكات، والقيام في الوقت ذاته بضبط المخاطرة بسمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها.

٧٥ - وينبغي لكيانات الأمم المتحدة وضع آليات تكفل مسبقاً احتمال أن تفوق الفوائد المتوقعة من وراء أي شراكة تكاليف تلك الشراكة.

هاء - تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة

٧٦ - إن الاجتماعات التي يعقدها مسؤولو التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص ينبغي تصميمها بحيث تجتذب كبار مديري الشراكات وممثلي قطاع الأعمال الرفيعي المستوى بهدف كفاءة زيادة فعالية تقاسم المعارف. وعلاوة على ذلك، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة الاستثمار في أدوات إدارة المعارف المتخصصة.

واو - التقييم العام وتقييم الأثر

٧٧ - الأمم المتحدة في حاجة إلى التعريف بالدور الذي يؤديه التقييم في تصميم الشراكات وتسييرها والتعلم منها. وينبغي للشراكات اعتماد نهج للتقييم والرصد وإدراجها منذ البداية في تصميم الشراكات. إن عمليات التقييم المذكورة ينبغي أن تتجاوز مجرد قياس المدخلات، مع إيلاء أولوية أكبر لقياس النتائج والأثر الحادث في أهداف الأمم المتحدة.

ثامنا - الاستنتاجات

٧٨ - إن العلاقة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص آخذة في التطور. وقد تعلم كثير من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الانتقال من نماذج الشراكة التحويلية إلى اتباع نهج على قدر أكبر من المنهجية والاستراتيجية والابتكارية أفضت إلى تحقيق تقدم في أهداف الأمم المتحدة دون الحاجة إلى طلب تمويل جديد من الدول الأعضاء.

٧٩ - وبوسع القطاع الخاص المساعدة على إنعاش أعمال الأمم المتحدة وزيادة أهمية المنظمة على السواء في ظل بيئة سياسية واقتصادية سريعة التغير. وتحقيقاً لتلك الغاية، تعمل الأمم المتحدة بشكل متزايد على إدماج صوت القطاع الخاص في أعمال المنظمة. إن مسار القطاع الخاص الذي أدرج في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول، تركيا، يمثل حدثاً مؤسسياً تاريخياً، أفضى إلى فتح المجال أمام زيادة الفعالية في إدراج القطاع الخاص في مؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢.

٨٠ - ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل إيجاد الوسائل الابتكارية الكفيلة بتحقيق أثر دائم. ويشمل ذلك تعيين نماذج الشراكات الناجحة ومحاكاتها، وتطبيق أشكال جديدة من التعاون، من قبيل الشراكات التحويلية وآليات ابتكارية تمول من خلالها التنمية؛ والترويج للحلول الشاملة التي تضم قطاعات العمل المحلية، ولتطوير الأسواق بشكل مستدام ولممارسة الأعمال الحرة؛ وتسخير مهارات المرأة وتحسينها.

٨١ - وفي الوقت الذي تتحرك فيه الأمم المتحدة إلى الأمام في ظل أشكال على قدر أكبر من الاستراتيجية والابتكارية في مجال التعاون مع القطاع الخاص، يتعين على المنظمة التصدي للتحديات الرئيسية الماثلة في النظام ككل وفي التشغيل، بهدف التوصل إلى أكبر قدر من الفعالية في إسهامات قطاع الأعمال في إنجاز أهداف الأمم المتحدة، مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الإضرار بسمعة المنظمة ومصداقيتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، ثمة حاجة إلى بذل جهود بغرض ترسيخ البيئة المواتية للشراكات، وتعيين نماذج الشراكات الناجحة ومحاكاتها

تحقيقاً للأثر والنطاق اللازمين، وتحسين عملية اختيار الشركاء، وعمليات التشارك وبناء القدرات وتدريب موظفي الأمم المتحدة، لا سيما على الصعيد القطري، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتعريف موظفي الأمم المتحدة بفوائد وطرق التقييم العام وتقييم الأثر.

٨٢ - وفي الوقت الذي أصبح فيه التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص أكثر انتشاراً وطموحاً، ثمة حاجة إلى اتخاذ الخطوات الملائمة بهدف كفالة عدم الإضرار بسمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها. وقد بدأت المنافسة بين كيانات الأمم المتحدة على اكتساب الشركاء ذوي القيمة من بين الشركات تظهر كمسألة مهمة، في الوقت الذي تسعى فيه الوكالات والصناديق والبرامج نحو وضع الاستراتيجيات الملائمة لها في مجال الشراكة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة من ثم أن تواصل المشاركة في آليات التنسيق، على كل من الصعيدين العالمي والقطري، بقصد تجنب عقلية المحصلة الصفرية لدى إقامة الشراكات مع الشركاء المحتملين من القطاع الخاص.

٨٣ - ومن المهم للغاية مراعاة الاعتبارات الأطول أجلاً والأكثر استراتيجية إذا أريد للأمم المتحدة الاستفادة بالكامل من أشكال التعاون مع القطاع الخاص وكفالة إنجاز الأهداف بصورة تعاونية. ويشمل ذلك الحاجة إلى معالجة التوصيات المقدمة في هذا التقرير وكذلك مواصلة اتخاذ التدابير التي من شأنها حماية سلامة المنظمة، والترويج لثقافة الشفافية، وكفالة التواؤم التام مع الأولويات التي تضعها الدول الأعضاء.